



Establishing judicial accountability in the Iraqi environment and its role in reducing administrative and financial corruption

Nour Abdel Rahim

The Federal board of Supreme
Audit

Noor.abd2101p@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Ghofran Yahya Hadi

The Federal board of Supreme
Audit

Ghofran.Hadi2101p@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Farah Mohammed Ali

The Federal board of Supreme
Audit

fmahalradif@gmail.com

Abstract

The research aims to demonstrate the role of forensic accounting in reducing administrative and financial corruption in the Iraqi environment and its impact on society, and to demonstrate the correlation between forensic accounting and administrative and financial corruption. A sample of insurance companies operating in Iraq was selected as a research community. To achieve this research and prove its hypotheses, a questionnaire was distributed according to the research variables using statistical methods. The relationship between the variables was analyzed: the independent variable (forensic accounting) and the dependent variable (financial and administrative corruption). The research concluded that the results of the statistical analysis of the correlation relationships between the independent variable (forensic accounting) and the dependent variable (administrative and financial corruption) reached a correlation value of (0.76), which is a positive significant value at a significance level of (0.01). According to the decision rule used, the hypothesis was accepted, and the correlation value indicates that the independent variable has a good ability to predict the dependent variable, because the value is close to one. The closer the value is to one, the better the independent variable becomes in predicting the dependent variable (administrative and financial corruption). The research also concluded that corrupt financial and administrative practices can be reduced by integrating forensic accounting methods and procedures, as these methods enhance financial information and provide reliable accounting and legal techniques to detect violations. The research recommends the need to rely on forensic accounting services in the Iraqi environment to help achieve fair results by examining financial records and reducing administrative and financial corruption. The need to introduce forensic accounting into the curricula of the accounting subject in postgraduate studies to increase students' knowledge of the concept of forensic accounting, as well as increase researchers in forensic accounting and their familiarity with its requirements, with the establishment of an official accreditation mechanism in judicial disputes to coordinate between Iraqi universities and the Iraqi Judicial Council.

Keywords: Forensic accounting, Financial and administrative corruption, Manifestations of financial and administrative corruption.

التأصيل بالمحاسبة القضائية في البيئة العراقية ودورها بالحد من الفساد الاداري والمالي

فرح محمد علي حسين

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

غفران يحيى هادي

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

نور عبد الرحيم جاسم

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

المستخلص

يهدف البحث الى بيان الدور الذي تحدته المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الاداري والمالي في البيئة العراقية وما لهذا من أثر في المجتمع، وبيان علاقة ارتباط بين المحاسبة القضائية والفساد الاداري والمالي. وقد تم اختيار عينة شركات التأمين العاملة في العراق كمجتمع للبحث , ولتحقيق هذا البحث واثبات فرضياته تم توزيع استبانة على وفق متغيرات البحث



باستعمال اساليب احصائية , تم تحليل العلاقة بين المتغيرات المتغير المستقل (المحاسبة القضائية) والمتغير التابع (الفساد المالي والاداري) واستنتجت البحث الى ان نتائج التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط للمتغير المستقل (المحاسبة القضائية) وبين المتغير التابع (الفساد الاداري والمالي) اذ بلغت قيمة الارتباط (٠,٧٦) وهي قيمة معنوية موجبة عند مستوى معنوية (٠.٠١) ، ووفقاً لقاعدة القرار المستخدمة تم قبول الفرضية وتدل قيمة الارتباط على أن المتغير المستقل ذو قدرة جيدة للتنبؤ بالمتغير المعتمد ، وذلك لأن القيمة قريبة من الواحد. إذ كلما قربت القيمة من الواحد كلما أصبح المتغير المستقل ذا قدرة جيدة في التنبؤ في المتغير المعتمد (الفساد الاداري والمالي). واستنتجت البحث ايضاً انه يمكن الحد من الممارسات المالية والإدارية الفاسدة من خلال دمج طرق وإجراءات المحاسبة القضائية، حيث تعمل هذه الأساليب على تعزيز المعلومات المالية، وتوفير تقنيات محاسبية وقانونية موثوقة للكشف عن حالات المخالفات. وتوصي البحث الى ضرورة الاعتماد على خدمات المحاسبة القضائية في البيئة العراقية وذلك للمساعدة في الوصول الى نتائج عادله من خلال فحص السجلات المالية والحد من الفساد الاداري والمالي. ضرورة ادخال مادة المحاسبة القضائية في المناهج الدراسية لمادة المحاسبة في الدراسات العليا لزيادة معرفة الطلبة بمفهوم المحاسبة القضائية وكذلك زيادة الباحثين في المحاسبة القضائية والمهام بمنطلقاتها مع وضع الية الاعتماد بصورة رسمية في النزاعات القضائية وذلك للتنسيق بين الجامعات العراقية ومجلس القضاء العراقي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الفساد الاداري والمالي، مظاهر الفساد الاداري والمالي.

المقدمة: Introduction

إن المحاسبة لم تعد مجرد تسجيل للأحداث المالية في السجلات المنتظمة باستخدام الحاسوب أو الأسلوب اليدوي، وإنما أصبحت مهمتها الأساسية مواجهة التحديات الكبيرة التي قد تعيق المحاسبين في توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات على مختلف المستويات، وبما أن النظم المحاسبية تساعد الوحدات بتحقيق أهدافها فان كفاءة وفاعلية هذه النظم تنعكس على كفاءة الوحدات وتحدد بمدى تحقيقها لأهداف الإفصاح والشفافية والصدق والأمانة، فهي بمثابة مرآة تعكس النشاط المحاسبي ونتائج. ونتيجة لذلك تم طرح مشكلة البحث بالتساؤلين الآتيين " هل يوجد تطبيق وتطوير لنظام المحاسبة القضائية في البيئة العراقية يتناسب مع المتغيرات المستجدة في العمل المحاسبي؟ وهل توجد علاقة ارتباط بين المحاسبة القضائية والفساد الاداري والمالي في البيئة العراقية؟ وعليه تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث استعرض المبحث الاول " منهجية البحث والدراسات السابقة " وبين المبحث الثاني " الادبيات النظرية للدراسة " وبين المبحث الثالث " الإطار العملي للدراسة واثبات الفرضيات ومناقشتها "

المبحث الاول: منهجية البحث ودراسات السابقة

١-١ مشكلة البحث:- تحوز المحاسبة القضائية اليوم اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات الأكاديمية والمهنية المحاسبية والقضائية في العالم بسبب دورها الكبير في منع وردع الاحتيال وتأكيد موثوقية بيانات القوائم المالية ومكافحة التهرب الضريبي ومساعدة القضاء في تقدير الخسائر والأضرار المالية والاقتصادية وتقدير وحل النزاعات والاختلافات في التأمين وملكية العقارات والأسهم والمواريث. وحيث أن المحاسبة القضائية فرع علمي محاسبي تأتي من علاقة المحاسبة بالقضاء على وجه خاص وبقية العلوم الأخرى بوجه عام، فهي علم حديث عمره يمتد لعقود قليلة سابقة ووجد له مكانة كبيرة عبر ممارساته المتعددة والمتنوعة في دول العالم على المستوى الأكاديمي والمهني باستثناء دول قليلة لم توليه الاهتمام الكافي كالعراق. ونتيجة لذلك يمكن طرح التساؤل الآتي.



١. هل يوجد تطبيق وتطوير لنظام المحاسبة القضائية في البيئة العراقية يتناسب مع المتغيرات المستجدة في العمل المحاسبي؟
٢. هل توجد علاقة ارتباط بين المحاسبة القضائية والفساد الاداري والمالي في البيئة العراقية؟
- ١-٢ أهمية البحث:- تحقق البحث أهمية بالغة في معرفة التأسيس العلمي بالمحاسبة القضائية في البيئة العراقية ومدى مساهمة المحاسبة القضائية في حل النزاعات القائمة على الشركات والحد من الفساد الاداري والمالي لذا إن الاهتمام بتطبيق المحاسبة القضائية يعد فاعلاً في مواجهة التحديات وحالات الاحتيال المالي من خلال خدماتها المتنوعة، إذ تساعد المحاسبة في حفظ حقوق الاطراف واعتماد الدقة اللازمة بما يوافق القانون والدقة المحاسبية.
- ١-٣ اهداف البحث:-
 ١. بيان المفاهيم الاساسية للمحاسبة القضائية والفساد الاداري والمالي.
 ٢. تهدف البحث الى بيان الدور الذي تحدثه المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الاداري والمالي في البيئة العراقية وما لهذا من أثر في المجتمع.
 ٣. بيان علاقة الارتباط بين المحاسبة القضائية والفساد الاداري والمالي.
- ١-٤ فرضيات البحث:-

الفرضية الاولى: يوجد تطبيق وتطوير لنظام المحاسبة القضائية في البيئة العراقية يتناسب مع المتغيرات المستجدة في البيئة العراقية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية والفساد الاداري والمالي في البيئة العراقية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١.
- ١-٥ منهج البحث:- تم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي، والمنهج التحليلي. ومن خلاله تم بيان مشكلة البحث واهدافها والنتائج التي تم التوصل اليها، والاسلوب التحليلي المستخدم.
- ١-٦ عينة البحث:- تمثلت عينة البحث بشركة التأمين الوطنية وذلك بسبب علاقتها المباشرة بالمحاسبة القضائية.
- ١-٧ حدود البحث:- تمثلت الحدود المكانية بشركة التأمين الوطنية، اما الحدود الزمانية فتمثلت بالمدة ٢٠٢٥.
- ١-٨ الدراسات السابقة:
 ١. دراسة (علي، كافي ، ٢٠٢٣) تهدف إلى معرفة دور المحاسبة القضائية في تطوير مهارات مراقب الحسابات من خلال عمله بصفته خبيراً مالي قضائياً مختصاً في الجانب المحاسبي (محاسب قضائي) وتسليط الضوء على مهنة المحاسبة القضائية من حيث تقنياتها المستخدمة وإجراءاتها المهنية وتأثيرها على أداء مراقب الحسابات. ومهارات التحريات في ضوء المعرفة بالأمور القانونية من خلال التركيز على فحص الماضي لألقاء نظرة على المستقبل واستنتاج الباحث ان المحاسبة القضائية تسهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي للبلاد، وأوصى الباحث بنقل تجربة استعمال الطرق وتطورات الأساليب الحديثة المستخدمة في المحاسبة القضائية المستخدمة عالمياً تسهم في تعزيز التقدم الاقتصادي في البيئة المحلية. وان اهم التوصيات التي توصل اليها الباحث هي انه يتعين على مراقبي الحسابات استخدام تقنيات المحاسبة القضائية لزيادة فعاليته في بذل العناية المهنية اللازمة.
 ٢. دراسة (السعداوي ، ٢٠٢٣) تهدف إلى بيان الدور المشترك لكل من هيئة النزاهة الاتحادية والمحاسبة القضائية في مكافحة الفساد الاداري والمالي المتفشي في العراق، والذي اصبح ظاهرة خطيرة يعاني منها العراق وتعيق عجلة التقدم، حيث انه في العقود الأخيرة برزت المحاسبة القضائية كأداة للكشف عن الغش في القوائم المالية ومحاربة الفساد المالي سواء في الوحدات



الحكومية والمحلية، وتم اتباع المنهج الوصفي للحصول على المعلومات الكافية والدقيقة عن الدور المشترك بين هيئة النزاهة والمحاسبة القضائية لحد من الفساد المالي في العراق، وتوصلت البحث الى مجموعة من النتائج اهمها ان هناك دور مؤثر لمهارات وتقنيات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد الاداري والمالي، وان هناك دور مشترك بين هيئة النزاهة الاتحادية والمحاسبة القضائية في الحد من الفساد الاداري والمالي، وقد اوصت البحث بمجموعة توصيات اهمها اصدار تشريعات وقوانين لتفعيل عمل المحاسب القضائي في العراق، تأهيل محاسبين قضائيين ذوي مهارات عالية في التدقيق والمحاسبة وتعيينهم في المحاكم العراقية، إعداد برامج تدريبية للمحاسبين القضائيين في هيئة النزاهة الاتحادية، واعتماد منهج المحاسبة القضائية في قسم المحاسبة في كليات الادارة والاقتصاد في العراق

٣. دراسة (ابراهيم, واخرون, ٢٠٢٢) يهدف البحث الى بيان اهمية تطبيق المحاسبة القضائية من اجل اكتشاف نوع من انواع الجريمة المالية وهي التلاعب في القوائم المالية من قبل بعض الشركات من اجل التهرب من دفع الضريبة , ولذا ظهرت أهمية البحث من خلال الدور المتكامل لكل من المحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحريات أكثر عمقاً وأكثر ارتباطاً بالدعوى القضائية مما يمهّد الطريق للمحاسب لكي يكون مستشاراً أو خبيراً مالياً على مستوى عالي يمكنه من إجراء عمليات الفحص والتحري بطريقة أكثر شمولاً وعمقاً من المراجعة الخارجية واكتشاف مدى صدق المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وابداء الرأي في الدعاوى القضائية التي تخص المخالفات المالية والغش في القوائم المالية, وقد توصل هذا البحث الى عدة استنتاجات كان أهمها تؤدي المحاسبة القضائية دور مهم في مكافحة التهرب الضريبي من خلال مساعدة الإدارة الضريبية في تقدير حجم الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلفين والتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء المقصودة للتهرب الضريبي وكانت اهم التوصيات ضرورة السعي نحو اصدار التشريعات والقوانين التي تنظم مهنة المحاسبة القضائية وذلك لأهميتها الكبيرة في حل النزاعات الناتجة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بدفع الضريبة .

٤. دراسة (عبد , ٢٠١٨) تعتمد جودة التقارير المالية على جملة من المعايير المحاسبية، تمت دراسة معظمها لغرض التأكد من أهمية العلاقة بين المعيار المستخدم ومدى جودة التقارير المالية التي تسهم وبشكل كبير في تحسين الاداء الاداري والمالي للمؤسسة، ويهدف البحث الى كشف العلاقة بين المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية، وتضمن البحث فرضية رئيسية مفادها إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية لتحسين جودة التقارير المالية، وتم اختيار عينة من السادة (المدققين الخارجيين، مخمني الضرائب، القضاة، اساتذة الجامعات، المساهمين) والبالغ عددهم (٤٥) فرد، باعتماد الاستبانة التي اشتملت (١٣) فقرة، وتم استخراج النتائج باستخدام أساليب الاحصاء الوصفي (الوسط الحسابي , الانحراف المعياري) , تم التوصل الى مجموعة الاستنتاجات التي كان أهمها تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في الوقت الحاضر بسبب وجود مشاكل حقيقية بين الادارة واصحاب المصالح والتي تستدعي رفع دعاوى في المحاكم المختصة، وقدم البحث بموجب هذه الاستنتاجات , عدد من التوصيات ذات العلاقة بنتائج التحليل منها ضرورة نشر الوعي بشأن أهمية المحاسبة القضائية واساليبها وتقنياتها بين اوساط المهنيين والاكاديميين والباحثين.

٥. دراسة (Nelly , ٢٠١٩) تهدف الى قياس اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو اسباب الفساد الاداري واشكاله ومظاهره من وجهة نظر الصحفيين الجزائريين وكذلك اسباب قصور الصحافة في مكافحته واهم العراقيل التي يتعرض لها الصحفيين وتوصلت البحث الى نتائج محددة منها وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو اسباب الفساد الاداري من وجهة نظر الصحفيين ، اذ بلغ متوسط شدة الاتجاه الكلي على هذا المحور (١,٦٤) وكذلك وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو اشكال الفساد الاداري ، اذ بلغ متوسط شدة الدرجات الكلي على هذا المحور ١,٥٠، ووجود درجة مرتفعة نحو مظاهر الفساد الاداري من وجهة الصحفيين الجزائريين وقد بلغ متوسط الدرجات على هذا المحور ١,٤٠ بينما بينت البحث وجود درجة محايدة نحو اسباب قصور مكافحة

الفساد الاداري بلغ متوسط شدة الدرجات الكلي هذا المحور (٢,٣٧) بينت البحث وجود موافقة نحو الاستجابة المحور الضغوطات والعراقيل حيث بلغ متوسط الاتجاه على هذا المحور ٢,٣٠ . كما بينت النتائج وجود درجة مرتفعة جدا من الموافقة وكيفية مكافحة الفساد الاداري حيث بلغ متوسط شدة الاتجاه ٤,٦٤ وفي ضوء النتائج التي خرجت بها البحث فان وضعنا عدد من التوصيات في النهاية البحث من شأنها اغناء الموضوع وتقديم بعض الحلول والمقترحات للحد من مظاهر الفساد وإشكاله وكيفية تعاطي الصحفيين مع هذه القضايا الاجتماعية من خلال العمل على تقييم ومراجعة الاسباب التي تؤدي الى الفساد الاداري في الجزائر من وجهة نظر الصحفيين من الجهات الرقابية التي تعمل على كشف الفساد والمفسدين.

المبحث الثاني: الادبيات النظرية للدراسة

٢-١ المرتكز المعرفي للمحاسبة القضائية:- المحاسبة القضائية ترجع أصولها وفقاً للمصادر التاريخية، إلى ما قبل الميلاد حيث استخدمها الفراعنة والسومريون والبابليون، وكانت تسمى عند المصريين القدماء "عيون وأذان الفراعنة". ومن الأدلة الموجودة، يُعتقد أن المحاسبة القضائية كما نعرفها اليوم، بدأت في القرن التاسع عشر، تحديداً في عام ١٨١٧، وذلك بسبب قضية افلاس شركة Meyer. V. Sefton. وبسبب صعوبة فحص الأدلة المتعلقة بالقضية وإبداء الرأي فيها، تم استدعاء محاسب وفقاً لمتطلبات القضية لإدلاء بإقادته أمام القضاء بصفته شاهداً خبيراً، ويعتبر هذا الحدث بداية المحاسبة القضائية (ابو زيد، ٢٠٢٠ :٣٩) وإنها تعد فرعاً مستحدثاً من فروع علم المحاسبة، تم استحدث هذا الفرع من قبل مختصين بسبب الحاجة الماسة له، وذلك بعد جملة من الانهيارات الاقتصادية العديدة للمنظمات الاقتصادية الدولية والبنوك بسبب الفساد الاداري والمالي والاحتيالات وعمليات غسل الأموال، مما أدى إلى تزايد النزاعات أمام القضاء، وفي الوقت نفسه لا تقتصر خدمات المحاسبة القضائية على السلطات القضائية فقط وإنما تكون مطلوبة للكثير من الأطراف مثل المصارف شركات التأمين، والمنظمات الحكومية (شاهين , ٢٠٢٢ : ٢٩٧). وقد تطورت المحاسبة القضائية عبر السنين وخاصة عبر القرن العشرين والحادي والعشرون وذلك بسبب عدم استطاعة اللجان الخاصة بالتدقيق الداخلي والخارجي من تسليط الضوء على الفساد المالي وجوانب خفية من الاحتيال المستخدم داخل المنظمات مما أدى إلى افلاس وانهيار العديد من المنظمات، وفي عام ٢٠٠٨ زاد الطلب على وجود محاسبين قضائيين معتمدين مع بداية الانهيارات الاقتصادية العالمية التي حدثت، خاصة بعد اكتشاف تلاعب الحاصل بالبيانات الخاصة بالقوائم المالية المدققة من قبل ادارة الشركات، وفي عام ٢٠٠٩ قامت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) بالإقرار والاعتراف بالمحاسبة القضائية وإنشاء لها فصل باسم المحاسبة القضائية لتشجيع بحوثها برئاسة الدكتور Larry Crumbley ، وكذلك في عام ٢٠٠٩ تم انشاء وحده خاصة بالمحاسبة القضائية (FAU) في مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) تكون تابعه لقسم التحقيق المالي لدعم جميع المسائل المالية محل النزاع والاشتباه بمهنية ذات جودة عالية وسرية تامة وسرعة فائقة في الحصول على أدق المعلومات وبيانات التحقيق، فضلاً عن برامج ودورات التدريب التي تكون للكوادر المحاسبية ذات الطابع الحكومي، وأصبح العديد من الجامعات ومراكز التدريب تقدم برامج دراسية ودورات تدريبية في تخصصها .(الكريم , قانصو , ٢٠٢٣ : ٢٣٦) ان مفهوم المحاسبة القضائية وفقاً لقاموس (Webster) فقد أشار الى كلمة قضائي بأنها تنتمي الى او تستخدم في المحاكم القضائية او للمناقشات والجدال العام. بالتالي ان كلمة القضائي في علم المحاسبة يتعامل مع ارتباط وتطبيق الأحداث المالية والمحاسبية على مختلف المشاكل القانونية، وبالنتيجة فأن دليل الاثبات في المحاسبة القضائية موجة الى طرف القانون او القضاء بشكل رئيسي (٤٤ : ٢٠٠٦ , singleton). ويرى (Okoye & Ndidika , ٢٠٠٩ : ٣٩) في المحاسبة القضائية على انها مجال الممارسة المتخصصة في المحاسبة الذي يصف الالتزامات المالية الناتجة عن نزاع فعلي أو متوقع يعمل على توفير تحليلاً محاسبياً مستداماً للقضاء والذي سيشكل أساساً للمناقشة وحل النزاعات في نهاية المطاف. ويتفق معه

(٣: ٢٠٠٨, Leiner, Young) , اذ وصفوا المحاسبة القضائية بانها تطبيق المهارات التحقيقية والتحليلية لغرض حل المسائل المالية بطريقة تلبي المعايير المطلوبة من قبل المحاكم. وترى الباحثات في المحاسبة القضائية بانه عملية فحص دفاتر المنشأة المتعلقة بأحداث أو ادعاءات معينة اذ يتم استخدام المعلومات التي يتم جمعها كأدلة في الدعاوى القضائية. ٢-٢ أهمية المحاسبة القضائية:- لم تعد أهمية المحاسبة القضائية مقتصرة على الجهات القضائية فقط وإنما أصبحت تستخدم في المصارف وشركات التأمين لتتلخص أهميتها في كونها تمثل تكاملاً بين المحاسبة والقانون للعمل معاً ليعتمداً تحقيق ارتباط كبير بالدعوى القضائية. وتوسيع نطاق العمل التجاري المحلي والدولي وتزايد عدد الشركات المحلية والاجنبية والتبادل التجاري والمالي، الذي يتطلب متابعة الاجراءات المحاسبية والقانونية لغرض تجنب حدوث المشكلات التي تحدث بسبب التعقيدات الاقتصادية والتلاعب وغسيل الاموال والاحتيال المالي، مما تطلب الامر وجود وظيفة مستقلة للفصل في النزاعات المالية والقضائية أي المحاسبة القضائية وإبعاد ذلك على تجنب حالات الاحتيال والتلاعب وزيادة الاستثمارات وبالتالي تنظيم العمل المحاسبي القضائي بصيغة تكاملية. (noor, algabban, ٢٠٢٢: ٣٣)

٣-٢ اسباب ظهور المحاسبة القضائية:- في ظل التطورات الاقتصادية المتتالية تعرض الفكر المحاسبي إلى العديد من الانتقادات نظراً لقصوره في اكتشاف ومنع ومعالجة ومحاسبة قضايا الفساد المالي وبالتالي فإن البعض قد فقد الثقة في مهنة المحاسبة فظهرت الحاجة إلى المحاسبة القضائية فهي من المواضيع البحثية التي تستحق الاهتمام كأحد آليات المحاسبة التي تحد من ممارسات الفساد الاداري والمالي في الشركات. وتتمثل أسباب ظهور المحاسبة القضائية بالآتي: (٢٠١٢: ٨٤, Al Jalili)

● تشعب العمليات المالية بين الشركات.

● حاجة القضاء والشرطة إلى خبراء للاستفادة من آرائهم حول المخالفات المالية.

٢-٤ مدى الاهتمام الفعلي للمحاسبة القضائية في العراق:-

لقد تعرض البحث العلمي في العراق لهذا النوع من المحاسبة. وبعد أن فحصنا ما متاح أمامنا من بحوث علمية نبين الآتي. ١. اشار (الجليلي , ٢٠١٢: ٩) في دراسته ان في مجال الفقه المحاسبي انه له محاولات عدة لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية، وكان أبرزها تلك التي نادت بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى. من هنا أطلقت الدعوات ومنذ عام ١٩٨٢ في عدد من البلدان المتقدمة حول الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية، وهذا المفهوم الجديد يختلف عن المحاسبة القانونية، وعن التدقيق الخارجي الذي تمارسه الأجهزة الحكومية الرسمية أو مكاتب مراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين في القطاع الخاص، فمخرجات المحاسبة القضائية تقارير ترشد القضاة في إصدار الأحكام بحق الأطراف المتنازعة حول القضايا المالية. وهذا يتطلب أن يتمتع المحاسب بمهارات محاسبية ممتازة ومهارات مطورة في التحقيق، حيث أن المحاسب القضائي يحتاج إلى أن يكون قادراً على التقاط الأفكار والبديهيات بسرعة، فطبيعة العمل تتطلب أن يتمتع المحاسب القضائي بالمعرفة المحاسبية كما أنه من الضروري أن يكون لديه مفهوم جيد عن الإجراءات القانونية وأساليب التحقيق، وعلى الرغم من هذه الخصوصية نجد أن أساليب ومناهج التأهيل الخاصة بالمحاسبين القانونيين في العالم العربي عموماً والعراق خصوصاً غير قادرة على توفير المتطلبات اللازمة لتأهيل المحاسبين القانونيين للقيام بمهام المحاسبة القضائية.

٢. وأشارت (حسن , الحيدري , ٢٠٢٣: ٢٥١) اذ يسلط الضوء على أهمية المحاسبة القضائية وتأثيرها في نتيجة نشاط شركة التأمين العراقية العامة من خلال كسب الدعاوى القضائية المقامة ضد الشركة لما يمتلكه المحاسب القضائي (الخبير القضائي) من قدرة على تفسير وتحليل البيانات واعتماد الباحثان في المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري

والمنهج الاستنباطي وبالاعتماد على القوائم المالية لشركة التأمين العراقية ، اشارت البحث ان للمحاسبة القضائية تأثير في نتيجة نشاط شركة التأمين من خلال كسب الدعوى القضائية وعدم دفع التعويضات او تخفيضها .
٣. وبيّن (على ، ٢٠٢٣ : ٢٩١) ان مفهوم المحاسبة القضائية والخدمات التي يقدمها المحاسب القضائي، المؤهلات والمهارات التي يجب أن يتصف بها المحاسب القضائي اضافة الى بعض من المواضيع المهمة التي تتعلق بالمحاسبة القضائية التي اخذت تشغل مكانة مهمة في المجتمعات المتقدمة ولتحقيق أهداف البحث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لموضوع البحث، وقد تم اختبار فرضية البحث على عينه من موظفين ديوان الرقابة المالية بلفت (٣٢) وتم تصميم استبانة ب(١٩) فقرة كأداة لجمع البيانات. من أجل اختبار فرضيات البحث: تم استعمال مجموعة من المقاييس الاحصائية لتحليل البيانات والارتباط والثبات البنائي لأداة القياس يتم التحقق منه من خلال استعمال اختبار ألفا كرونباخ، وقد تم حساب معامل الثبات للأداة باستعمال معامل ارتباط ألفا كرونباخ وقد توصل البحث - إن المعايير والتعليمات في داخل الديوان جيدة وواضحة ولكنها بنفس الوقت ليست بالمستوى العالي الذي يساعد بصورة كبيرة في الحد من حالات الفساد، إذ يوجد في بعض الاحيان بعض التداخل فيما يخص المعايير التي تحدد مسؤولية الإدارة أو المدقق. ان للديوان محاسبين قضائيين لديهم المهارة الجيدة التي تمنحهم من الكشف عن حالات الفساد، وبالرغم من وجود جيد للمحاسبة القضائية ولكنها ليست بالمستوى المطلوب. وأوصى البحث الى ضرورة تكثيف تدريب العاملين في المجال القضائي والقانوني والقضاة على المحاسبة القضائية وأهميتها ومجالاتها لحد من الغش والفساد المالي ودورها في حسم النزاعات والمخالفات المالية، وكذلك وضع معايير لتنظيم مهنة المحاسبة القضائية وتحديد واجبات ومهام المحاسب القضائي ليساهم بفاعلية أكثر في الحد من الفساد الاداري والمالي.

٢-٥ الفساد الاداري والمالي:- تمثل ظاهرة الفساد تلك الممارسات غير القانونية وغير الأصولية من فئة محددة من العاملين في مؤسسات الدولة، وتتضمن تلك الممارسات خروجاً عن القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل هذه المؤسسات. ومن شأن هذه الظاهرة أن تؤثر سلباً في مفاصل العمل لأنها تؤدي إلى حرق مسارها عن الأهداف التي وجدت من أجلها، تحقيقاً لمنافع شخصية (مادية أو معنوية) لصالح فئة معينة على حساب الآخرين. ونرى في هذا الصدد ان مصطلح (الفساد) يعد مصطلحاً عاماً، إذ يشمل أكثر من جانب من جوانب العمل الوظيفي قد تنصب ممارساته على الجانب الإداري أو الجانب المالي أو الجانب القانوني أو الاجتماعي، ولكن القاسم المشترك لنتائج تلك الممارسات هو تحقيق منافع ومصالح غير مشروعة من بعض العاملين عن طريق أستغلال مناصبهم في دوائر الدولة، لذا فقد اتفق جميع الباحثين والمختصين على ضرورة مكافحة الفساد وتطويره وعلاجه لاسيما في الدول النامية. إن الفساد الإداري تعريفات عدة فقد عرفه البنك الدولي بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب، أو ابتزاز أو رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء معين كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات ، أو إجراءات عامة للتغلب عن المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية ، عرف الفساد الاداري والمالي بأنه اساءة استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص او انه معيار للدلالة على غياب المؤسسات الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي وعليه فان الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الانماط السلوكية المقبولة فحسب بل انه نتيجة لانحراف القيم عن انماط السلوك القائمة المعهودة (حمود ، ٢٠٠٢ : ٤٤٧) وبيّن (مراد، ٢٠١٩ : ٤٤) ان الفساد الاداري والمالي هو استخدام موقع السلطة لانتهاك القوانين والسياسات والإجراءات التي يتم تنفيذها لصالح عامة الناس من أجل الحصول على مكاسب شخصية على حساب المجتمع من

خلال تقديم أو قبول الرشاوى أو الامتيازات من خلال إساءة استخدام السلطة والنفوذ في المؤسسات الرسمية. وبين (عبد الغفور، ٢٠٢١: ١٧) ان الفساد الاداري والمالي هو سوء ممارسة الوظيفة العامة من لدن (الموظف العام) الذي يستخدم المنصب العمومي لتحقيق أرباح أو منافع شخصية، وتعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد الإداري انتشاراً أو تأثيراً، فضلاً عن الوساطة والمحسوبية والاحتيايل.

وان الفساد الاداري والمالي هو الانحراف الناجم عن خرق القوانين والأنظمة واللوائح وغيرها من المتطلبات المعتمدة في أي مؤسسة أو منظمة (خميسي حكيمة، ٢٠١٢: ١٤).

٢-٦ مظاهر الفساد الاداري والمالي:- تأخذ ظاهرة الفساد الاداري والمالي اشكال متعددة تتجلى في مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، ومهما اختلفت اشكال الفساد وصوره فهو يعمل اساساً على تدمير الاقتصاديات القومية وضرب مقومات المجتمع الامر الذي ينتج عنه اختلالات عميقة بين العامة والدولة وبين الافراد بعضهم البعض وعلى الرغم من التشابه أحيانا والتداخل فيما بين تلك المظاهر إلا انه يمكن إجمالها بالآتي:-

١ - الرشوة:- تعني حصول الفرد على منفعة غالباً ما تكون مالية لتمير وتنفيذ اعمال خلاف التشريعات او الاصول المهنية، وهي ايضاً تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقاً موظفاً نتيجة تنفيذه عملاً غير قانوني لصالح الراشي، او الامتناع عن تنفيذ عمل بهدف الحاق ضرر بطرف معين على ان يتولى المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل دفع الرشوة (عيسى، مداني ، ٢٠١٩ : ٢٤٥).

٢ - المحسوبية:- تتمثل في استغلال السلطة او النفوذ او التحيز لفرد او جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والانظمة والتشريعات، حيث تعد تلك الظاهرة أحد اهم اشكال الفساد لما تسببه تلك الظاهرة من اثار اقتصادية واجتماعية سلبية مثل التوزيع غير العادل لموارد الدولة وشغل الوظائف والمناصب الحكومية لغير المؤهلين مما يخلق شعوراً بالظلم والقهر الاجتماعي لدى باقي طبقات المجتمع الاخرى (عيسى، مداني، مصدر سابق: ٢٤٥)

٣ - السرقة والاختلاس:- تتمثل ظاهرة الاختلاس في قيام الموظف بسرقة اموال نقدية او عينية ممن تحت مسؤوليته او من خلال قيامه بالتلاعب في السجلات والمستندات، اما السرقة فتتمثل بقيام الموظف بأخذ الاموال النقدية او العينية والتي لا تقع ضمن ذمته او مسؤوليته وانما تحت ذمة او مسؤولية شخص اخر (عبد الله ، ٢٠١١ : ١٩)

٤ - الاحتيايل (النصب):- يعد الاحتيايل صورة اخرى من صور الفساد، ويعد من الجرائم ضمن المفهوم القانوني، وترتكب جريمة الاحتيايل من قبل الاطراف التي تستخدمها لغرض الحصول على منافع شخصية تدر على مرتكبيها، وقد تتم عمليات الاحتيايل بوساطة مسؤولين او موظفين حكوميين او سياسيين نافذين (الجشمعي، ٢٠١٤ : ٥٤)

٥ - غسيل الاموال:- تتمثل هذه الظاهرة بعملية تبيض الاموال او تنظيف الاموال، وتعد واحدة من الظواهر الدولية للفساد التي ترتبط بانتشار الجرائم المنظمة، وتتمثل ظاهرة غسيل الاموال بأنها قبول ودائع الاموال المستمدة من عمل غير مشروع او اجرامي، وذلك بإخفاء مصدر تلك الاموال او التستر عليها ومساعدة اي شخص يعد فاعلاً او شريكاً في ذلك العمل على الافلات من النتائج (الموسوي ٢٠٠٥: ٧٧)

٦ - تقاضي العمولات:- تتمثل هذه الظاهرة من ظواهر الفساد بتلقي الموظف المسؤول مقدراً من المال نظير خدمات يقدمها للأخرين وعادة ما تكون على شكل عمولة او مبلغاً مقطوعاً متفق عليه مقدماً او نسبة مئوية من قيمة عقد او صفقة تجارية، وقد اصبحت فلسفة العمولة مشروعاً في بعض الدول وكأنها مقابل لأتعاب ذلك الموظف او مكافئته لقاء قيامه بتلك الخدمة (بسيود، ٢٠١٨: ٣٠٧)

٢-٧ دور المحاسب القضائي في المحاسبة القضائية:-

١. التأكد من وجود شكوك أو علامات أو اشارات حمراء حول وجود دلائل غش في القوائم المالية.

٢. جمع الأدلة اللازمة وتقييمها ودراسة عوامل مخاطرة الغش المرتبطة لكل من التقارير المالية واختلاس الاصول.

٣. استخدام الاجتهاد المهني عند تقييم عوامل مخاطرة الغش والتخطيط للمراجع وتقديم التقرير. (٨٢-٨٣, ٢٠١٩, Razzaq , Abdul)

٢-٨ دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الاداري والمالي:- لكي تتجح مهنة المحاسبة القضائية في ممارسة ما انيط لها من وظائف، لا بد أن تأخذ منحى تفصيلي يتسم بالاستمرارية، والتنظيم لان الكثير من عامة الناس يفتقرون للمعرفة الأساسية في المحاسبة والكثير من الوكالات التحقيقية في دول العالم عيين محاسب قضائي للقيام بالإجراءات التحقيقية الخاصة بالمخالفات المالية عن طريق مجموعة متنوعة من البرامج وقد تم ادراج مجموعة من المسؤوليات على المحاسبين القضائيين: (العواد، الجبوري , ٢٠٢٣ : ٣٢ - ٣٣)

١. إجراء فحص شامل للسجلات الشخصية وتحليل الأعمال ونبذة شخصية للأفراد أو المجموعات التي تم تحديدها على أنها تشارك في نشاط فيه شهادات أو غير قانوني.
٢. المشاركة في جمع الأدلة ومن اعداد أوامر التفويض/ القرارات الخطية المتعلقة بالتحليل المالي.
٣. مرافقة وكلاء العملاء في اجراء المقابلات مع الشهود الرئيسيين.
٤. تحديد وتعقب التمويل ومصادره، والمعاملات المتعلقة به.
٥. جمع النتائج والاستنتاجات في تقارير التحقيق المالي؛ والاجتماع مع محامي الادعاء لمناقشة الاستراتيجيات وغيرها مما يخص التقاضي والدعم، والإدلاء بالشهادة عند الحاجة كشهود أو خبراء من الخبراء القضائيين ويمكن بيان العلاقة بين المحاسب القضائي والجهات ذات العلاقة.

شكل (١) العلاقة بين المحاسب القضائي والجهات ذات العلاقة



المصدر: (العواد، الجبوري , ٢٠٢٣)

وترى المؤلفة ان المحاسبة القضائية تلعب دورًا مهمًا في الحد من الفساد الاداري والمالي من خلال الكشف عن المخالفات المالية وتقديم الأدلة القانونية في التحقيقات. من خلال تقوية إجراءات الرقابة وتقديم التوصيات لتحسين الأنظمة المالية والإدارية، يمكن للمحاسبة القضائية أن تساهم بشكل فعال في تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية والخاصة.

المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة وإثبات الفرضيات ومناقشتها

يعرض المبحث تحليل النتائج الاحصائية، وذلك باستخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية بهدف اختبار صحة الفرضيات التي تم تبنيها اذ تم الاستقصاء بها من عينة البحث حيث تم اختيار العينة بطريقة عشوائية وتمثلت بـ (١٠٠) من موظفي ومديري الأقسام في شركة التأمين لاملاكهم المعلومات اللازمة عن موضوع البحث وتحقيقاً لأهداف البحث وإثبات فرضياته حيث استرد منها (٩٢) فقط جاهزة للتحليل، وقد وضعت أمام كل فقرة خمسة بدائل للإجابة هي (اتفق تماماً، اتفق، محايد، لا اتفق. لا اتفق تماماً)، وكانت أوزانها (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي، وقد اختير المقياس ذو التدرج الخماسي لكونه يتمتع بخصائص قياسية أفضل من التدرجات الأخرى باستخدام برنامج (SPSS) وقد تضمن التحليل لمتغيرات البحث وفقاً للاتية: -
٣-١ المحاسبة القضائية:- تبين هذه الفقرة المحاسبة القضائية حيث تم بيان ذلك في (٨) فقرات ويبين الجدول رقم (١) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لتكلفة العملية التعليمية.

جدول رقم (١) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لمتغير المحاسبة

القضائية

التباين	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الاجابات					الفقرات
			لا اتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	
			%	%	%	%	%	
2.2	1.5	3.6	11.4	14.3	2.9	29.6	27.6	ضرورة تمتع المدققون في قسم التدقيق الخارجي في هياؤ النزاهة بخبرة محاسبية وقضائية جيدة تمكنهم من الاداء بشهادة مهنية في القضايا المعروضة عليهم.
1.8	1.43	3.3	11.4	20.0	8.6	25.7	20.0	ضعف التحصيل العلمي والعملية والخبرة يؤثر بدرجة عالية في كفاءة اداء المحاسب القضائي.
1.2	1.7	3.2	8.6	2.9	14.3	45.7	14.3	ضعف التطوير المستمر لمهارات المحاسب القضائي يؤثر في اداءه اكتشاف حالات الفساد.
1.6	1.3	3.2	8.6	20.0	17.1	31.4	8.6	أحد اهم مهارات المحاسب القضائي العمل الدؤوب والاتصال الفعال كمهارات الكتابة والمستخدممة في كتابة التقارير والاطلاع على التقارير التي تخص قضايا سابقة.
1.5	1.3	3.8	2.9	17.1	17.1	14.3	34.3	الشك المهني وقوة الملاحظة من المهارات الواجب توافرها لدى المحاسب القضائي.
1.7	1.9	3.8	2.9	14.3	14.3	11.4	42.9	من المهارات الرئيسة الواجب توافرها في المحاسب القضائي تحليل اجابات المدانين نفسياً وربطها بعلم الأجرام
1.8	1.35	3.4	8.6	17.1	14.3	22.9	22.9	الامام بالجوانب المحاسبية والتدقيقية من مستلزمات عمل المحاسب القضائي

1.7	1.3	3.2	7.6	18.1	15.3	23.9	22.9	الإمام بالجوانب القانونية كقانون العقوبات وقانون انضباط موظفي الدولة والقانون الجنائي والإداري.. الخ، من مستلزمات عمل المحاسب القضائي
-----	-----	-----	-----	------	------	------	------	---

المصدر : من اعداد الباحثين

فمن خلال المعلومات الظاهرة في الجدول أعلاه فقد تم تحليل الفقرات وفقاً للاتي:-

١- تتضح نتائج الفقرة للمستجيبين ان الوسط الحسابي بلغ (3.6) وبأنحراف معياري بلغ (1.5) وبتباين (2.2) بان " ضرورة تمتع المدققون في قسم التدقيق الخارجي في هياها النزاهة بخبرة محاسبية وقضائية جيدة تمكنهم من الاداء بشهادة مهنية في القضايا المعروضة عليهم." وتدل العينة حول هذا الفقرة نحو الاتفاق والاتفاق التام بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر ب(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٢- تشير الفقرة " ضعف التحصيل العلمي والعملية والخبرة يؤثر بدرجة عالية في كفاءة اداء المحاسب القضائي." ان الوسط الحسابي (3.3) وبأنحراف معياري وبنسبة (1.43) وبتباين بنسبة (1.8) وتتجة الاجابة نحوه الاتفاق والاتفاق التام بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر ب(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٣- تشير الفقرة " ضعف التطوير المستمر لمهارات المحاسب القضائي يؤثر في ادائه اكتشاف حالات الفساد." ان الوسط الحسابي بلغ (3.2) وبأنحراف معياري بلغ (1.7) وبتباين (1.2) وتشير اجابات العينة حول الاتفاق والاتفاق التام بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر ب(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٤- بلغت قيمة الوسط الحسابي للفقرة " أحد اهم مهارات المحاسب القضائي العمل الدؤوب والاتصال الفعال كمهارات الكتابة والمستخدم في كتابة التقارير والاطلاع على التقارير التي تخص قضايا سابقة(3.2) " وبأنحراف معياري بلغ (1.3) وبتباين بلغ (1.6) ورغم ذلك فان اتجاه العينة يشير الى التوافق بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر ب(٣) اصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٥- بلغت قيمة الوسط الحسابي للفقرة " الشك المهني وقوة الملاحظة من المهارات الواجب توافرها لدى المحاسب القضائي.." " (٣.٨) وبأنحراف معياري بلغ (١.٣) وبتباين بلغ (١.٥) ورغم ذلك فان اتجاه العينة يشير الى التوافق بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر ب(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٦- بلغت قيمة الوسط الحسابي للفقرة " من المهارات الرئيسة الواجب توافرها في المحاسب القضائي تحليل اجابات المدانين نفسياً وربطها بعلم الأجرام " (٣.٨) وبأنحراف معياري بلغ (١.٩) وبتباين بلغ (١.٧) ورغم ذلك فان اتجاه العينة يشير الى التوافق بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر ب(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٧- بلغت قيمة الوسط الحسابي للفقرة " الامام بالجوانب المحاسبية والتدقيقية من مستلزمات عمل المحاسب القضائي." (٣.٤) وبأنحراف معياري بلغ (١.٣٥) وبتباين بلغ (١.٨) ورغم ذلك فان اتجاه العينة يشير الى التوافق بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر ب(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٨- بلغت قيمة الوسط الحسابي للفقرة " الامام بالجوانب القانونية كقانون العقوبات وقانون انضباط موظفي الدولة والقانون الجنائي والإداري.. الخ، من مستلزمات عمل المحاسب القضائي." (٣.٢) وبأنحراف معياري بلغ (١.٣) وبتباين بلغ (١.٧) ورغم ذلك فان اتجاه العينة يشير الى التوافق بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر ب(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

ومن خلال التحليلات السابقة فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (3.2-3.8) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي للمقياس والبالغ (٣) وهذا يعني بان اجابات العينة حول هذا المحور اتجهت نحو الاتفاق والاتفاق التام وبهذا تثبت فرضية البحث الاولى "يوجد تطبيق وتطوير لنظام المحاسبة القضائية في البيئة العراقية يتناسب مع المتغيرات المستجدة في العمل المحاسبي"
 ٣-٢ وصف متغير الفساد الاداري والمالي:- تتناول هذه الفقرة وصف الفساد الاداري والمالي التي تم الإشارة إليها في الجانب النظري للبحث في إطار آراء الأفراد المبحوثين ضمن شركة التأمين عينة البحث لأهمية ذلك في عملية الاستنتاج الذي تظهره عملية الاختبار والتحقق من معنوية العلاقات البحثية، وقد تم قياسها وفق (٨) فقرات، ويبين الجدول رقم (٢) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لمتغيرات البحث.

جدول رقم (٢) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لمتغير الفساد الاداري

والمالي

التباين	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الاجابات					الفقرات
			لا اتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	
			%	%	%	%	%	
1.3	1.15	3.7	3.0	13.6	12.3	38.7	32.3	عدم الاهتمام بفحص وتقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي بصورة مستمرة وتصحيح مواطن الضعف فيه من قبل الإدارة يساعد على وجود مناخ ملائم للفساد المالي والإداري.
1.2	1.07	3.7	3.3	13.3	10.0	51.0	22.3	اتباع مبدأ الدوران الوظيفي بين فترة وأخرى ومنح الموظفين إجازات سنوية يساعد على توفير فرصة للإدارة لاكتشاف أي تلاعب في العمل.
1.3	1.1	3.6		26.7	13.3	37.0	23.3	تزداد انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي بتزايد منح الصلاحيات والمسؤوليات الواسعة في اتخاذ القرار.
1.6	1.2	3.5	3.2	26.8	16.7	26.7	26.7	ان الإدارة تضع آليات واضحة لإنجاز المعاملات وتحديد فترة زمنية لذلك ومعاينة الموظف المسئول عن التأخير.
1.979	1.5	3.8		13.3	13.3	37.7	35.7	لا توجد عقوبات رادعه اتجاء مرتكبي الفساد المالي والإداري في شركة التأمين.
1.4	1.2	4.1	3.3	10.0	16.7	24.3	45.7	يفضل إصدار قانون يلزم كل موظف في الدولة العراقية بتقديم كشف عن ذمته المالية

								وذمة زوجته وأولاده القاصرين للوقاية من الفساد.
1.8	1.4	3.6	6.7	23.3	10.0	32.0	28.0	شركة التأمين تبادل الخبرات حول صور الفساد الاداري والمالي المكتشفة في دول اخرى فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية في العراق وخارجة.
1.06	1.03	4.8	3.3	6.7	6.7	43.3	40.0	يجري اختيار جهاز الرقابة الداخلية في الشركة بالترشيح استنادا الى الاختصاص والخبرة.

المصدر: من اعداد الباحثين

نستنتج من الجدول رقم (٢) مايلي:

١- تتضح نتائج الفقرة للمستجيبين ان (8.7% 32.3%) وان نحو الاتفاق التام وبوسط حسابي بلغ (3.7) وبأنحراف معياري بلغ (1.15) وبتباين (1.3) لفقرة " عدم الاهتمام بفحص وتقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي بصورة مستمرة وتصحيح مواطن الضعف فيه من قبل الإدارة يساعد على وجود مناخ ملائم للفساد المالي والإدار " وهذا يعني بان اجابات العينة حول الفقرة تتجة نحو الاتفاق والاتفاق التام بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر بـ(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٢- تتضح نتائج الفقرة للمستجيبين ان (51.0%) وان (22.3%) بان "أتباع مبدأ الدوران الوظيفي بين فترة وأخرى ومنح الموظفين إجازات سنوية يساعد على توفير فرصة للإدارة لاكتشاف أي تلاعب في العمل " , وبوسط حسابي بلغ (3.7) وبأنحراف معياري (1.07) وبتباين بلغ (1.2) وهذا يعني بان اجابات العينة حول هذا الفقرة اتجهت نحو الاتفاق والاتفاق التام بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر بـ(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٣- تتضح نتائج الفقرة للمستجيبين ان قيمة الوسط الحسابي للفقرة " تزداد انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي بتزايد منح الصلاحيات والمسؤوليات الواسعة في اتخاذ القرار (3.0) " وبأنحراف معياري بلغ (1.1) وبتباين بلغ (1.3) حيث بلغت قيمة اتفق (37.0%) واتفق تماماً وبنسبة (23.3%)، وتتجة الاجابة نحوه الاتفاق والاتفاق التام بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر بـ(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٤- تتضح نتائج الفقرة للمستجيبين بنسبة (26.7%) نحو الاتفاق وبنسبة (26.7%) نحو الاتفاق التام وبوسط حسابي بلغ (3.5) وبأنحراف معياري بلغ (1.2) وبتباين (1.6) لفقرة " ان الادارة تضع آليات واضحة لإنجاز المعاملات وتحديد فترة زمنية لذلك ومعاقبة الموظف المسئول عن التأخير " وهذا يعني بان اجابات العينة حول هذا الفقرة اتجهت نحو الاتفاق والاتفاق التام بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر بـ(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٥- بلغت نسبة الانحراف المعياري للفقرة "يفضل إصدار قانون يلزم كل موظف في الدولة العراقية تقديم كشف عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القاصرين للوقاية من الفساد. " بنسبة (1.2) وبوسط حسابي (4.1) وبتباين بنسبة (1.4) حيث بلغت قيمة اتفق تماماً

((45.7 واتفق وبنسبة (24.3) وتتجة الاجابة نحوه الاتفاق والاتفاق التام بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر بـ(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٦- تتضح نتائج الفقرة للمستجيبين بنسبة (32.0) نحو الاتفاق وبنسبة ((28.0) نحو الاتفاق التام وبوسط حسابي بلغ (3.6) وبأنحراف معياري بلغ (1.4) وبتباين (1.8) بان " شركة التأمين تبادل الخبرات حول صور الفساد الاداري والمالي المكتشفة في دول اخرى فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية في العراق وخارجة " وهذا يعني بان اجابات العينة حول الفقرة اتجهت نحوه الاتفاق والاتفاق التام بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر بـ(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

٧- تشير الفقرة " يجري اختيار جهاز الرقابة الداخلية في الشركة بالترشيح استنادا الى الاختصاص والخبرة " الى الاتفاق وبنسبة (43.3) والاتفاق التام وبنسبة (40.0) وبوسط حسابي (4.8) وبأنحراف معياري (1.03) وبتباين (1.06) لذلك اتجهت نحوه الاتفاق والاتفاق التام بسبب ان قيمة الوسط الفرضي المقدر بـ(٣) أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

ومن خلال التحليلات السابقة فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (53.٠- 4.8) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي للمقياس والبالغ (٣) وهذا يعني بان اجابات العينة حول هذا المحور اتجهت نحو الاتفاق والاتفاق التام.

ولغرض اثبات الفرضية الثانية والتي تنص " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين التعليم الالكتروني وكلفة التعليم " وتشير نتائج التحليل الإحصائي كما هو مبين في الجدول رقم (٣) الى تحليل علاقات الارتباط.

الجدول (٣) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقات الارتباط بين المحاسبة القضائية والفساد الاداري والمالي باستخدام أسلوب

معامل الارتباط سبيرمان

		Correlations	
		المحاسبة القضائية	الفساد الاداري والمالي
Spearman's rho	المحاسبة القضائية	Correlation Coefficient	1.000
		Sig. (2-tailed)	.00
	الفساد الاداري والمالي	Correlation Coefficient	.76
		Sig. (2-tailed)	.000

المصدر: نتائج برنامج (SPSS)

دالة احصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١

من متابعة الجدول (٣) تتضح نتائج التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط للمتغير المستقل (المحاسبة القضائية) وبين المتغير التابع (الفساد الاداري والمالي) حيث بلغت قيمة الارتباط (٠,٧٦) وهي قيمة معنوية موجبة عند مستوى معنوية (٠.٠١)، ووفقاً لقاعدة القرار المستخدمة تم قبول الفرضية وتدل قيمة الارتباط على أن المتغير المستقل ذو قدرة جيدة للتنبؤ بالمتغير المعتمد، وذلك لأن القيمة قريبة من (١). إذ كلما قربت القيمة من (١) كلما أصبح المتغير المستقل ذا قدرة جيدة في التنبؤ في المتغير المعتمد (الفساد الاداري والمالي).

٤- الاستنتاجات

١. ان ظاهرة الفساد بنوعيه الاداري والمالي تعاني منها جميع الدول ولها تأثير سلبي على التنمية ويؤدي الى استنزاف موارد الدولة، وان العراق يعاني من الفساد الاداري والمالي بدرجة كبيرة جدا، لذا أصبح تطبيق المحاسبة القضائية مطلب عام لانها اداة لمكافحة الفساد.
٢. يمكن الحد من الممارسات المالية والإدارية الفاسدة من خلال دمج طرق وإجراءات المحاسبة القضائية، حيث تعمل هذه الأساليب على تعزيز المعلومات المالية، وتوفير تقنيات محاسبية وقانونية موثوقة للكشف عن حالات المخالفات.
٣. ان المجال الديناميكي للمحاسبة القضائية هو اندماج المحاسبة والخبرة القانونية، والعمل جنباً إلى جنب للتعلم في القضايا القانونية والكشف عن عالمات منبهة لسوء السلوك المالي.
٤. من خلال التحليلات السابقة فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (٣.٢-٣.٨) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي للمقياس والبالغ (٣) وهذا يعني بان اجابات العينة حول هذا المحور اتجهت نحو الاتفاق والاتفاق التام اي يوجد تطبيق وتطوير لنظام المحاسبة القضائية في البيئة العراقية يتناسب مع المتغيرات المستجدة في العمل المحاسبي.
٥. تتضح نتائج التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط للمتغير المستقل (المحاسبة القضائية) وبين المتغير التابع (الفساد الاداري والمالي) حيث بلغت قيمة الارتباط (٠,٧٦) وهي قيمة معنوية موجبة عند مستوى معنوية (٠,٠١)، ووفقاً لقاعدة القرار المستخدمة تم قبول الفرضية وتدل قيمة الارتباط على أن المتغير المستقل ذو قدرة جيدة للتنبؤ بالمتغير المعتمد، وذلك لأن القيمة قريبة من (١). إذ كلما قربت القيمة من (١) كلما أصبح المتغير المستقل ذا قدرة جيدة في التنبؤ في المتغير المعتمد (الفساد الاداري والمالي).

٥- التوصيات

١. من الضروري الاعتماد على خدمات المحاسبة القضائية في البيئة العراقية وذلك للمساعدة في الوصول الى نتائج عادله من خلال فحص السجلات المالية والحد من الفساد الاداري والمالي .
٢. ضرورة ادخال مادة المحاسبة القضائية في المناهج الدراسية لمادة المحاسبة في كليات الإدارة والاقتصاد في العراق لأعداد محاسبين قضائيين ذوي خبرة في مجال مكافحة الفساد الاداري والمالي.
٣. من الضروري ادخال المحاسبة القضائية في جميع مفاصل العمل في شركات التأمين العراقية لما لها من دور مهم وبارز للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي.
٤. ضرورة اعطاء صلاحيات واسعة للمحاسب القضائي في اداء اعماله واشراكه في دورات تخصصية تخص عمله.

References

١. ابوزيد، ن. (٢٠٢٠). دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الاداري والمالي في لبنان- دراسة ميدانية. اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال. جامعة الجنان.
٢. بسعيد، سارة. (٢٠١٨). واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد ٣ العدد ١.



٣. جاسم، فائز عبد الحسن. (٢٠١٧). أهمية المحاسبة القضائية في كشف المخالفات المالية وتحديد المسؤولية عنها "دراسة حالة في إحدى المحاكم العراقية". مجلة ابحاث ميسان، المجلد ١٣، العدد ٢٥، الصفحات ٣٤٣-٣٥٦.
٤. الجشمي، حيدر علي عبدالله. (٢٠١٤). الفساد والنزاهة في العراق. الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية.
٥. الجليلي، مقداد أحمد. (٢٠١٢). المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق. تنمية الرافدين، المجلد ٣٤، العدد ١٠٧، special issue، الصفحات ٩-٢١.
٦. حالبو دعاء غازي، الحيدري وفاء حسين سلمان. (٢٠٢٣). دور المحاسبة القضائية في الاستقرار المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٨، العدد ٦٣، الصفحات ١٩٥-٢٠٨.
٧. حسن، علا تائر كامل، الحيدري، وفاء حسين سلمان. (٢٠٢٣). المحاسبة القضائية وتأثيرها في نتيجة نشاط شركة التأمين العراقية (العامه) بحث تطبيقي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٨، العدد ٦٣، الصفحات ٢٥١-٢٦٤.
٨. رحيم، همام مناف، فرحان، عماد محمد. (٢٠٢٢). مدى إمكانية مراقب الحسابات من تعزيز ودعم اجراءات المحاسبة القضائية وفقاً للقوانين العراقية - دراسة تحليلية. مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد ٣، العدد ١، الصفحات ٥٥-٦٦.
٩. السعداوي، إياد حكيم طارش. (٢٠٢٣). الدور المشترك بين هيئة النزاهة الاتحادية والمحاسبة القضائية للحد من الفساد الاداري والمالي في العراق. مجلة الشرائع للدراسات القانونية والادارية، المجلد ٣، العدد ٢، الصفحات ٣٦٣-٣٩٩.
١٠. شاهين ش. ح. (٢٠٢٢). أثر تفعيل اليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية ٣٢٧-٢٨٢، (٢) ١٣.
١١. الشمري، سعاد عدنان نعمان، عباس، جاسم فاضل خضير. (٢٠٢٤). دور المحاسبة القضائية في تحقيق البعد المؤسسي للتنمية المستدامة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢٢، العدد ٨٠، S، الصفحات ٤٦٣-٤٨٠.
١٢. عبدالغفور، عقيل. (٢٠٢١). معالجة قضايا الفساد الاداري في ضوء (نظرية الاطر الخيرية) دراسة تحليلية مقارنة. مجلة الباحث الاعلامي، العدد ٣٦.
١٣. عبدالله، وسام كاظم. (٢٠١١). مسؤولية مراقب الحسابات في الحد من الفساد الاداري والمالي. رسالة تقدم بها الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، لنيل شهادة المحاسبة القانونية.
١٤. عبيد، زهراء ناجي. (٢٠١٨). دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٠١٨، المجلد ٢٤، العدد ١٠٧، الصفحات ٦٧٠-٦٨٢.
١٥. علي، احمد عباس، كاكبي، ندى. (٢٠٢٣). دور المحاسبة القضائية في تعزيز أداء مراقب الحسابات الخارجي. المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية، المجلد ٣، العدد ٩، الصفحات ٢٣٩-٢٥١.
١٦. العنزي، سعد حمود. (٢٠٠٢). الفساد الإداري والتنمية. مجلة بحوث مستقبلية، العدد السادس، كلية الدباء الجامعة، مجلة نصف سنوية.
١٧. العواد، أسعد محمد علي وهاب، الجبوري، حيدر جميل أحمد. (٢٠١٩). دور المحاسب في الحد من المسؤولية ولاداري. المجلة العراقية للعلوم الادارية ١٥.٦٢.
١٨. عيسى، زاوي ومداني، طويهر طه. (٢٠١٩). أثر الفساد المالي على جهود التنمية الاقتصادية بالجزائر "مجلة المقريري للدراسات المالية والاقتصادية، المجلد ٣، العدد ١.
١٩. قانصو، حسن، الكريم، آية زياد رشيد. (٢٠٢٣). أساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسل الأموال بالتطبيق على المصارف التجارية العراقية: دراسة ميدانية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٩، العدد ٦٤ part ١، الصفحات ٢٣٢-٢٤٧.
٢٠. محمود، تائر صبري، عبد نور، فرقد جميل. (٢٠٢٢) علاقة المحاسبة القضائية بكشف الغش الضريبي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٧، العدد ٦٠، الصفحات ٣٠-٤٧.
٢١. مراد، سكاك (٢٠١٩). الفساد الاداري والمالي واليات مكافحته مع الاشارة الى حالة في الجزائر. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد ٤، العدد ١.
٢٢. الموسوي، الهام عطا. (٢٠٠٥). دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري. رسالة تقدم بها الى هيئة الامناء في المعهد العالي للمحاسبين القانونيين، لنيل شهادة المحاسبة القانونية، جامعة بغداد.



٢٣. نعمة، عماد صالح، عبدالله. فواز نجم. (٢٠١٩). تعزيز الدور الرقابي لمجلس الإدارة في ظل المحاسبة القضائية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٤٦ Part ١، الصفحات ١-١٥.

24. Abdul Razzaq, Mustafa Muhammad Taher. (2019). Forensic Accounting and its Role in Reducing Financial Corruption, Case Study of the Public Audit Bureau, University of Science and Technology, Accounting Department, Master's Thesis in Favoritism and Finance.
25. Al-Jalili, Miqdad Ahmed Jamil, Rafid Nizar. (2012). The role of the forensic accountant in detecting and addressing money laundering operations. A case study from the Federal Bureau of Investigation presented to the twelfth scientific conference of the College of Administration and Economics at Al-Mustansiriya University.
26. Tommie Singleton, Aaron Singleton, Jack Bologna, Robert Lindquist, Fraud auditing and forensic accounting, Copyright © 2006 by John Wiley & Sons 2006 Third Edition, Canada.
27. Leiner, J. J., & Young, G. R. (2008). Forensic Accounting New York: McGraw- Hill/Irwin.
28. Noor, Farqad Jamil Abd, Al-Ghabban, Thaer Sabri Mahmoud. (2022). The Relationship of Forensic Accounting to Exposing Tax Fraud, University of Baghdad, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, Volume 17, Number 60.
29. Okoye, E. I., & Nditliw, A. (2009). The role of forensic accounting in fraud investigation and litigation support. In The Nigerian Academic Forum (Vol. 17, No. 1
30. Okpako, A. E., & Atube, E. N. (2013). The impact of forensic accounting on fraud detection. European Journal of Business and Management. ٥ (٢٦), ٦١-٧٠.